اقتصاد

ليبيا: عمليات مشبوهة وراء تجميد حسابات

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

قالت مصادر مسؤولة من مصرف ليبيا المركزي، رفضت ذكر اسمها، لـ«العربي الجديد»، إن الحسابات التي تم تجميدها مؤخرا، تدار بدون رصيد وتحصل على اعتمادات مستندية دون وجود تغطية مالية كافية لبعض الأشخاص والمؤسسات، مشيرة إلى أن التجميد سيستمر إلى حين استكمال التحقيق وتحويل الأمر إلى النيابة العامة.
وجمّد مصرف ليبيا المركزي 10 حسابات مصرفية لجهات اعتبارية، إضافة إلى 141 حسابًا مصرفيًا، بمصرف الوحدة، على خلفية عمليات مصرفية مشبوهة تتمثل في واقعة الصكوك تحت التحصيل بفرع بنغازي لأشخاص ومؤسسات، وفقاً لكتاب إدارة المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي إلى مصرف الوحدة المؤرخ بتاريخ 29 مايو/أيار عام 2024. وقال الخبير المصرفي والمستشار السابق بمصرف ليبيا المركزي، محمد أبوسنينة: «المقاصة الصفرية» لها مخاطر عديدة لا تقف عند المصرف الذي تكتشف به، وإنما يمتد أثرها إلى مصارف أخرى، مما قد يعرّض القطاع المصرفي لمخاطر نظامية.
وأوضح الخبير المصرفي الليبي لـ«العربي الجديد» أن العمليات المشبوهة يترتب عليها خسائر فعلية على المصرف. وأضاف: إن الإخفاق في الاحتفاظ بنسبة السيولة المقررة أو الإخفاق في الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي الإلزامي المحدد من قبل المصرف المركزي، أو مخالفة أحكام قانون المصارف، يترتب عليه تعرّض المصرف المخالف لغرامات مالية وفقا لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته.
وطالب بضرورة اتخاذ الإجراءات الصارمة تجاه المصارف المخالفة، بغية حماية أموال المودعين وسلامتها والمحافظة على حقوق المساهمين. وفي السياق نفسه، أصدر مصرف الوحدة بيانًا حول حادثة المقاصة الصفرية، أوضح فيه أن مشاكل التلاعب وتعثر الوفاء بالالتزامات، تعد من أهم المخاطر التشغيلية المرتبطة بأعمال المصارف التجارية، ومصرف الوحدة ليس بمنأى عن ذلك، مضيفاً أن العمل في القطاع المصرفي يشوبه العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة السوق، وطبيعة عمل المصارف في كافة أنحاء العالم.
وتعرضت العديد من الشركات الليبية لتجميد حساباتها في مصرف الوحدة، مع خصم مبالغ من هذه الحسابات دون توضيح الجهة التي خصمت. هذا الإجراء تسبب في استياء واسع بين أصحاب الشركات، الذين اتهموا المصرف بالتلاعب بأرصدة المواطنين. وقال المصرفي معتز هويدي، إن تجميد الحسابات كان نتيجة لمراجعات أجرتها وحدة المعلومات المالية في مصرف ليبيا المركزي، التي كشفت عن عمليات مصرفية مشبوهة، تشمل صكوكاً تحت التحصيل في فرع رجال الأعمال في بنغازي.
وأضاف لـ«العربي الجديد» أن أحد أسباب حدوث تجاوزات كهذه هو إقفال المنظومة المصرفية بين الشرق والغرب منذ عام 2015، وبالتالي تغذية حسابات بعض زبائن المصرف بمبالغ غير مستحقة لهم بالخطأ، وتمرير صكوك واردة عن طريق المقاصة ولا يقابلها رصيد يسمح بخصمها لدى الجهات المحسوبة عليها.
ومن جانبه، رأى المحلل الاقتصادي على الزليطني، خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الانقسام السياسي وراء ظاهرة التلاعب في الحسابات المصرفية، مشيرا إلى أن عدم الاستقرار يؤثر على الأداء الاقتصادي ويزيد مخاطر تعرّض المصارف للصدمات.

(Getty)

جدل حول رواتب إيلون ماسك الضخمة

قال صندوق الثروة السيادي النرويجي البالغ حجمه 1,7 تريليون دولار، أمس السبت، إنه سيصوت ضد التصديق على حزمة رواتب إيلون ماسك، الرئيس التنفيذي لشركة تسلا، البالغة 56 مليار دولار، والتي سيصوت المساهمون عليها خلال الأيام المقبلة. يأتي هذا بعدما أبطلت قاضية في ولاية ديلاوير الأميركية الحزمة في وقت سابق من العام. وبحسب بيانات مجموعة بورصات لندن، فإن الصندوق هو ثامن أكبر مساهم في تسلا. وجرت الموافقة في عام 2018 على أجر إيلون ماسك، وهو أكبر أجر يتقاضاه رئيس تنفيذي بين الشركات الأميركية الكبرى. لكن القاضية أصدرت حكما بإبطاله قائلة إن المبلغ غير عادل بالنسبة إلى المساهمين. وقال الصندوق إنه يقدر «القيمة الكبيرة التي تحققت تحت قيادة إيلون ماسك منذ تاريخ الموافقة على الأجر».

انتقادات حادة لموازنة إسرائيل الثلاثية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أعدت وزارة مالية الاحتلال الموازنة الإسرائيلية الثلاثية للأعوام 2025 إلى 2027، إلا أن بنودها أثارت الكثير من التساؤلات حول مستقبل الأزمات التي يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي. وانتقد موقع كالكاليست الإسرائيلي العنوان الجاف للخطة: «خطة الموازنة الإسرائيلية الثلاثية للأعوام 2025 إلى 2027». وقال الموقع ساخراً إنه كان بإمكان وزارة المالية اختيار عنوان أكثر جاذبية لهذه الوثيقة التي نشرتها هذا الأسبوع، مثل: «انظر، الوضع سيئ حقاً»، أو ربما: «تمسّك جيداً لأن الأمر سيؤذيك». وتابع: «لكن ذلك لا يهم، الأرقام في الداخل تحكي القصة بأكملها».
بينت الأرقام المطروحة، وفقاً للموقع، أن قسم مدفوعات الفائدة على الدين الحكومي سوف يتضخم في السنوات المقبلة. وستكون الزيادة في عوائد الفائدة أكبر من الزيادة في الميزانيات الاجتماعية. ويعني ذلك أنه سيتم دفع ضرائب أكثر بكثير في السنوات المقبلة، وستذهب معظم الأموال لزيادة ميزانية الأمن، والباقي سيذهب لاسترداد الفوائد، بدلاً من الخدمات الاجتماعية. ويعتبر الموقع أن 27% من الأموال التي ستدخل الموازنات في الأعوام الثلاثة المقبلة ستخصص لسداد الديون، مقابل 20% ستستخدم لزيادة الموازنات الاجتماعية. وتابع: «هذا هو ثمن الحرب غير المُدارة، هذا هو ثمن الحكومة التي، لا تعرف حقاً ما تفعله، هذا هو ثمن أولويات الميزانية الضعيفة وغياب القيادة. عدد أقل من الفصول الدراسية، ومواعيد أقل للأطباء، والمزيد من النفقات الأمنية، والمزيد من مدفوعات الفائدة».
أما العوامل التي يمكن أن تغير جميع التوقعات نحو الأسوأ، فهي تصعيد الحرب، وخاصة انتشارها إلى جبهات أخرى، «قد يؤدي إلى أضرار كبيرة في النشاط الاقتصادي، وزيادة تكاليف التمويل والتأمين وانخفاض عائدات الضرائب». ويمكن أن يسبب ذلك انخفاض ثقة المستثمرين، واتساع التحركات الدولية ضد الاقتصاد الإسرائيلي، حسب الموقع. ولفت كالكاليست إلى أن «النمو الاقتصادي أمر بالغ الأهمية. وبدون النمو لن تكون هناك وظائف جديدة، ولا زيادة في عائدات الضرائب. وبدون زيادة في عائدات الضرائب لا توجد قوة أمنية، ولا تحسن في مستوى المعيشة، ولا استثمار في المستقبل».

لقطات

ارتفاع مبيعات السيارات المستوردة

أظهرت بيانات صناعية أمس السبت، أن مبيعات السيارات المستوردة ارتفعت بنسبة 13,4% على أساس سنوي في مايو/ أيار بفضل زيادة الطلب على النماذج الهجينة. وبلغ عدد السيارات المستوردة المسجلة حديثاً 24,209

وحدات في مايو، ارتفاعاً من 21,339 وحدة في الشهر نفسه من العام الماضي وفقاً للجمعية الكورية لمستوردي السيارات وموزعيها.
وكانت بي إم دبليو هي العلامة التجارية الأكثر شعبية في الشهر الماضي، إذ باعت 6,240 وحدة، وتليها مرسيدس بنز بـ 5,947 وحدة. وجاءت تسلا في المركز الثالث بـ 4,165 وحدة، وتليها فولفو بـ 1,516 وحدة، ولكزس بـ 1,319 وحدة وفقاً للبيانات.

نمو النقل بالسكك الحديدية في الصين

أظهرت بيانات أصدرتها وزارة النقل ارتفاع عدد رحلات الركاب التي تديرها شبكات النقل بالسكك الحديدية الحضرية في الصين بنحو 290 مليون رحلة، أو 11,7 % مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 2,79 مليار رحلة في مايو/ أيار الماضي. وقالت الوزارة إنه على أساس شهري، زادت رحلات الركاب بنحو 30 مليون رحلة، أو بنسبة 1,1%، وفقاً لوكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، أمس. وفي الوقت نفسه، وصل إجمالي طول التشغيل لـ310 خطوط نقل للسكك الحديدية الحضرية في 54 مدينة صينية إلى 10286,2 كيلومتراً. وأضافت الوزارة أنه في الشهر الماضي، شهدت الصين تشغيل إجمالي 12,5 كيلومتراً من خطوط النقل الجديدة، إضافة إلى قسم جديد من خط النقل بالسكك الحديدية الحضرية في مدينة خفي، حاضرة مقاطعة آنهوي شرقي البلاد.

السعودية تطلق خدمة «أجير الحج»

أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خدمة «أجير الحج» وخدمة «التأشيرات الموسمية»، وذلك في إطار جهودها المبذولة في تمكين العمل الموسمي للمنشآت والأفراد الراغبين في العمل خلال موسم حج هذا العام. وتوفر خدمة «أجير الحج» للمنشآت إمكانية إصدار تصاريح العمل وتوظيف السعوديين والمقيمين مؤقتاً، ويسمح لها بعرض الشواغر الوظيفية خلال موسم الحج عبر «باب أجير»، كما تتيح للباحثين عن العمل استعراض هذه الفرص والتقديم عليها، وفقاً لوكالة أنباء السعودية «واس»، أمس السبت. وتسعى «أجير الحج» لتحقيق جملةٍ من الأهداف منها، تعزيز مرونة القوى العاملة ورفع كفاءتها في السوق، وتقديم حلول عملٍ مرنة. ويبلغ عدد المنشآت المستفيدة من الخدمة 924 منشأة، وأصدرت 11 ألفاً و715 تصريحاً.

تقرير

مصانع الغش في العراق

تشديد الملاحقات الأمنية لمنع تقليد الماركات العالمية

اتسعت ظاهرة المصانع التي تقوم بغش المنتجات، رغم تشديد الملاحقات، وسط تحذيرات من الأخطار الصحية للمواد المغشوشة على المواطنين

بغداد ـ **صفاء الكيبسي**

وسّعت السلطات الأمنية في العراق عمليات ملاحقة مصانع الغش التجاري في البلاد التي زاد نشاطها بشكل واسع خلال السنوات الأخيرة، في العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى، التي تتعمد «تزييف» الماركات العالمية للمواد المصنعة محلياً بمواصفات رديئة، وطرحها في السوق، وسط صعوبات تواجه عناصر الأمن لإنهاء تلك الظاهرة.

وخلال الآونة الأخيرة، نشطت في العراق حركة الغش التجاري، وأنشئت الكثير من المصانع المحلية الصغيرة داخل المنازل، على الرغم من منع القانون إنشاءها في المناطق السكنية لما لها من تأثيرات سلبية على الأهالي. وقد أتقن الكثير من أصحاب تلك المصانع تقليد الماركات العالمية، ليطرح منتجاته على أنها بضائع مستوردة من شركات عالمية.

اتساع عمليات الغش

لم تنحصر عمليات الغش بمنتجات معينة دون غيرها، إذ تطورت وأخذت بالاتساع شيئاً فشيئاً لتشمل مواد إنشائية وكهربائية وبلاستيكية، فضلاً عن المواد الغذائية ومواد التجميل وغيرها، لتصبح المواد المقلدة هي الرائجة في السوق المحلية، حتى اختلطت على المستهلك، إذ لا يفرق بينها وبين المنتج الأصلي إلا من له خبرة بذلك، وقد انتفع أصحاب تلك المصانع من ضعف الإجراءات الأمنية في ملاحقتهم في تلك السنوات.

ومؤخراً، أعلن جهاز أمني في البلاد، ضبط أحد أكبر مصانع الغش في محافظة البصرة جنوبي العراق، وقال جهاز الأمن الوطني، في بيان، إنه «بعد ورود معلومات استخبارية عن وجود أحد المصانع بمنطقة الزبير في البصرة يقوم بإنتاج زيوت المحركات المغشوشة بكميات تصل إلى آلاف اللترات وبماركات تسويقية عالمية مشهورة، قامت مفارز الأمن الاقتصادي بجهازنا وبعد استحصال الموافقات القضائية بمداهمة موقع المعمل». وأكد، أنه «تم إلقاء القبض على 5 متهمين من جنسيات أجنبية يعملون في المصنع، كما تم غلقه أصولياً وإحالة المتهمين إلى الجهات المعنية».

إغلاق عشرات المصانع

من جهته، قال المقدم في وزارة الداخلية العراقية، علي اللامي، إن «القوات الأمنية تتتبع مصانع الغش التجاري في عموم البلاد بحسب التوجيهات العليا، وقد تم بالفعل إغلاق عشرات المصانع في العام الجاري، معظمها في بغداد»، مبيناً لـ«العربي الجديد»، أن «تلك المصانع استطاع أصحابها أن يؤسسوها داخل المناطق السكنية من دون الحصول على رخص للعمل، وهم بذلك يتهربون أيضاً من الضرائب، فضلاً عن كونهم يعتمدون الغش التجاري». وأكد، أن «الحصة الكبيرة لتلك المصانع التي أغلقت توجد في بغداد، فضلاً عن المحافظات الأخرى الجنوبية تحديداً، منها ميسان وذي قار والبصرة والديوانية وغيرها»، مبيناً أن «أصحاب تلك المصانع يحالون إلى القضاء وتتخذ بحقهم إجراءات قانونية وعقوبات وغرامات، ويوقعون تعهدات على عدم إعادة إنشاء تلك المصانع إلا برخص رسمية».

وأشار اللامي إلى أنه «أيضاً من مصانع الغش التجاري مصانع رسمية (مرخصة رسمياً)، إلا أنها تتعاون مع جهات تطبع لها الماركات العالمية لتضعها على منتجاتها، وقد تم أيضاً القبض على عدد من هؤلاء وأغلقت مصانعهم»، مبيناً أن «الصعوبات التي نواجهها تكمن في ارتباطات بعض أصحاب تلك المصانع، إذ إن الكثيرين منهم مرتبطون بجهات سياسية وحزبية وجماعات مسلحة، ولا يتعاونون مع الأجهزة الأمنية ويتمردون على تطبيق القانون، وهو ما يتطلب من الحكومة دعم لأجهزة الأمنية بتطبيق القانون على هؤلاء».

> المواد المغشوشة تشكل خطرا صحيا على المواطنين

مهارات في التقليد

من جهته، أكد عضو غرفة تجارة بغداد، زيد الطائي، أن انتشار تلك المصانع في البلاد طغى على المنتجات الأصلية بحيث يصعب على المواطن الحصول على منتج غير مغشوش، مبيناً لـ«العربي الجديد»، أنه «بعد انتشار تلك المصانع أصبح عمر أي منتج يدخل البلاد من شركات رصينة لا يتجاوز العام الواحد فقط وبعدها يختلط بالمنتجات المقلدة له، إذ إن عراقيين ينشئون مصانع العالمية، وتكون هناك عدة مصانع تقلد المنتج الأصلي ويضعون عليه الماركة الأصلية، ويتبعون عليها الماركات العالمية ويطرحونها في السوق، وأن المواطنين يعلمون ذلك، إلا أن التمييز بين المنتج الأصلي والتقليد بات شبه مستحيل إلا على أصحاب الخبرة». وأوضح أن «مهارة الغش والتقليد انتشرت بشكل واسع في السنوات السابقة»، معرباً عن أمله بأن «تسفر حملات الملاحقة الأمنية عن تضييق الخناق على تلك المصانع والحد من انتشارها».

مخاطر صحية على المستهلك

من جهته، حذر المختص في الكيمياء الصناعية، وليد العزي، من مخاطر كبيرة يتعرض لها المواطنون جراء استهلاك تلك المنتجات خاصة الغذائية. وقال لـ«العربي الجديد»، إن «المواد الغذائية المغشوشة في تلك المصانع تشكل خطرا صحيا على المواطنين، خاصة في ما يتعلق بتزييف تاريخ انتهاء الصلاحية»، مبيناً أن «بعض المصانع تنتج مواد صحية غذائية ومستحضرات تجميل رديئة جداً وبماركات عالمية مع تلاعب بفترة الصلاحية، وهو ما يشكل خطرا صحيا على المستهلك». وشدد، على «ضرورة الحد من تلك المصانع وانتشارها لما لها من أخطار صحية ومالية على المواطنين»، مؤكداً على ضرورة استمرار الحملات الأمنية لتخليص المواطن من الضرر المترتب عليه جراء استهلاك تلك المنتجات المغشوشة».

سوق الشورجة وسط مدينة بغداد في 9 إبريل 2024 (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

اسواق

العدوان يبقي الأسعار مرتفعة في الأردن

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

أدت تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة المتواصل منذ أكثر من ثمانية أشهر، إلى إبقاء المستوى العام للأسعار في الأردن مرتفعا خلال الربع الأول من العام الجاري، وسط توقعات بأن تشهد الأسعار مزيداً من الصعود خلال الثلاثة أرباع المتبقية من هذا العام. وقال البنك المركزي الأردني في أحدث تقرير له، اطلعت عليه «العربي الجديد»، إن الارتفاع في الأسعار جاء نتيجة ارتفاع أسعار عدد من البنود، وأهمها مجموعة اللحوم والدواجن والتي زادت أسعارها بنسبة 3,5%، مقارنة مع زيادة بلغت 1,4% لذات الفترة من العام الماضي. وقال عضو غرفة تجارة عمّان علاء دبرانية، لـ«العربي الجديد»، إن الأسعار كانت مرشحة للارتفاع بشكل كبير في الأردن منذ العدوان الإسرائيلي، لكن عوامل عدة ساهمت في الحد من الارتفاعات، من بينها الإجراءات الحكومية ووجود مخزون سابق لدى التجار. وأضاف أنه في الفترة المقبلة يتوقع أن يتأثر السوق بارتفاعات أكبر، نظراً إلى ارتفاع كلف الشحن ونفاد مخزون معظم السلع واستيراد أخرى بالكلف الجديدة، لا سيما ارتفاع أجور الشحن، والتي ستنعكس على السلع، رغم أن القطاع التجاري يكتفي بهوامش ربح متواضعة هذه الفترة، وأحياناً يكون البيع بسعر التكلفة. وأشار ديرانية إلى وجود تراجع كبير في الحركة التجارية داخل الأردن، وانخفاض مبيعات بعض المحال من المواد الغذائية والألبسة والمطاعم، موضحاً أن محال كثيرة أغلقت أبوابها أو خفضت المساحات التي تشغلها بسبب الركود وارتفاع التكلفة. وقد أخذت أسعار اللحوم والدجاج في الارتفاع منذ نهاية العام الماضي، بسبب ارتفاع كلف الاستيراد من مناشئ مختلفة، إلى ارتفاع كلف الشحن ونفاد مخزون معظم السلع واستيراد أخرى بالكلف الجديدة، لا سيما ارتفاع أجور الشحن، والتي ستنعكس على السلع، رغم أن القطاع التجاري يكتفي بهوامش ربح متواضعة هذه الفترة، وأحياناً يكون البيع بسعر التكلفة. وأشار ديرانية إلى وجود تراجع كبير في الحركة التجارية داخل الأردن، وانخفاض مبيعات بعض المحال من المواد الغذائية والألبسة والمطاعم، موضحاً أن محال كثيرة أغلقت أبوابها أو خفضت المساحات التي تشغلها بسبب الركود وارتفاع التكلفة. وقد أخذت أسعار اللحوم والدجاج في الارتفاع منذ نهاية العام الماضي، بسبب ارتفاع كلف الاستيراد من مناشئ مختلفة،

> ارتفاع كلف الشحن واستيراد سلع بأسعار متزايدة

ارتباطا بتداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واضطرابات البحر الأحمر وباب المندب، ما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أجور الشحن البحري والتحول إلى ممرات بحرية أخرى لتوريد البضائع.

وسمحت الحكومة باستيراد الدجاج من الخارج، مع الإبقاء على رسوم جمركية مفروضة بنسبة 30% لحماية الإنتاج الوطني، ما يحول دون تمكن القطاع الخاص من الاستيراد من الخارج. وقال البنك المركزي: لقد ارتفعت أيضاً أسعار الخضروات والبقول الجافة والمعلبة بنسبة 4,2%. وحافظت أسعار الخضار على مستويات مرتفعة منذ أشهر عدة وتجاوزت الحدود المعهودة، حيث يبلغ سعر بعض الأصناف دولارين، وأكثر من ثلاثة دولارات لبعض أصناف الفواكه مثل الموز والبرتقال والتفاح.

وفي المقابل، تراجعت أسعار عدد من السلع، من أبرزها الزيوت والدهون والوقود والإنارة، قياساً إلى ارتفاعها لذات الفترة من العام الماضي.

اليمن

نقص الغاز المنزلي في تعز

تعز ـ **فخر العزب**

على الرغم من أن أسطوانة الغاز سعرها يفوق القدرة الشرائية للمواطن سيف شمسان من أبناء مدينة تعز، فإنه صار يواجه صعوبة أكبر في الحصول عليها.

يقول شمسان لـ«العربي الجديد»: «كنت أشتري أسطوانة الغاز من المحطة بمبلغ 8400 ريال (الدولار = 1760 ريالاً في مناطق الحكومة الشرعية) إلا أني فوجئت هذا الأسبوع بأزمة انعدام الغاز في تعز، وتوجهت إلى أكثر من خمس محطات وللأسف رجعت خاوي اليدين».

يضيف: «تعودنا أنه قبل رمضان وعيد الفطر وعيد الأضحى تُفتعل أزمة في توفير الغاز المنزلي، والهدف استغلال حاجة الناس، وبيع الغاز بالسوق السوداء بأسعار مضاعفة، فخلال أزمة انعدام الغاز يمكن شراء أسطوانة الغاز من السوق السوداء بسعر مضاعف يصل إلى 20 ألف ريال، وللأسف تُخلق الأزمة في ظل غياب دور الجهات الحكومية والرقابية التي تركتنا اليوم نعاني الأمرين، فالأسعار مرتفعة والغاز غير متوفر، وإن وجد فبأسعار خيالية».

ارتفاع الأسعار يرهق المواطنين (فرانس برس)

الستة بعد مقتل زوجي في الحرب، ونعتمد على راتب زوجي فقط، ونتيجة انعدام الغاز وارتفاع سعره في السوق السوداء، أضطر للذهاب إلى الجبل لجمع الحطب الذي أستخدمه بدلاً من الغاز في تحضير بعض الطعام لأطفالي.

وتضيف أم ياسر: زوجي قتل في الحرب وهو يدافع عن الشرعية التي تركتنا اليوم أنا وأولادي ضحايا للجوع، فنعجز عن شراء الاحتياجات الرئيسية للبيت من أجل توفير لقمة العيش، ونعتمد بشكل رئيسي على ما تجود به منظمات الإغاثة، وما يجود به بعض فاعلي الخير، ولم أتوقع أن يأتي اليوم الذي يصبح فيه توفير أسطوانة غاز حلماً يصعب تحقيقه.

ويلقي المواطنون بالمسؤولية عن أزمة الغاز على شركة الغاز بتعز التي لا توفر الكمية المطلوبة. وكيل لبيع الغاز، محمد العزي علي، قال لـ«العربي الجديد» إن «أزمة الغاز ناتجة عن منع مسؤول محلي مرور شاحنات نقل الغاز والمشتقات النفطية القادمة من محافظة مأرب، وهي حصة محافظات عدن والضالع ولحج وتعز».

مدير عام شركة الغاز بتعز، بلال القميري، قال لـ«العربي الجديد» إنه «لا توجد أي أزمة غاز حالياً، وتأخر وصول الغاز خلال هذين اليومين بسبب إصلاح خط طريق هيجة العبد وكرية (المنفذ الجنوبي لمدينة تعز والذي يربطها بعدن)، ونتابع بمدينة التربة (جنوب تعز) هذا الموضوع مع الجهات المعنية».

وتأتي أزمة الغاز على المواطنين في ظل صعوبات اقتصادية ومعيشية بالغة يعيشها الشارع، نتيجة ارتفاع الأسعار، وانهيار سعر العملة بشكل غير مسبوق، ما يضاعف حجم الأعباء الملقاة على اليمنيين.

تحقيق

تصاعد الجدل، خلال الفترة الأخيرة، حول ملف الشيكات بدون رصيد التي باتت تهدّد آلاف التونسيين، وسط تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وتفاقم عمليات التعثر المالي للكثير من المشاريع، ولا سيما المتوسطة والصغيرة

ورطة الشيكات بدون رصيد

التونسيون محبطون من التعديلات القانونية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

بدا برلمان تونس نقاشات بشأن تنقيح بنود القانون التجاري المتعلقة بجرائم إصدار الشيك من دون رصيد، بعد إطلاق حملات واسعة من متعاملين اقتصاديين ومواطنين سقطوا في دائرة التعثر المالي والملاحقات القضائية والسجنية بسبب الصكوك بدون أرصدة ومؤخراً، أحالت الحكومة على مجلس نواب الشعب مقترحا لتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية، أو ما يُعرف محليا بقانون الشيك بدون رصيد، تضمّن خفض العقوبات السجنية والغرامات المالية لمصدري الشيكات بدون رصيد. كما تضمّن مشروع القانون أيضا سحب ذات العقوبة على كل من تسلّم شيكا على وجه الضمان، في إطار مساع لحوكمة استعمال الشيكات كوسيلة خلاص مؤجلة.

انتقادات لتعديلات القانون

جاءت التنقيحات المعروضة على المصادقة على مشروع القانون الذي صاغته الحكومة، مخالفة لمطالب نشطاء وجمعيات مهنية طالبت بإلغاء عقوبات السجن والخطايا عن إصدار الشيكات بدون رصيد. كما طالبت جمعيات مهنية ومتعاملون اقتصاديون بتغيير المنظومة كلها، والانتقال إلى استعمال الشيك الإلكتروني الذي يوفر الضمانات الكافية للخلاص بين الأطراف المتعاملة. ويقترح تنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية في علاقة بجريمة إصدار الشيك بدون رصيد، المعاقبة بالسجن لمدة عامين وبغرامة مالية تساوي 20% من مبلغ الشيك أو من باقي قيمته لكل من أصدر شيكا وليس له رصيد سابق وقابل للتصرف فيه أو كان الرصيد أقل من مبلغ الشيك.

كذلك تشمل العقوبة قبول شيك بدون رصيد عن علم، أو تلقّي شيك كضمان، أو مساعدة مُصدر الشيك عمدًا في إخفاء الجريمة بانتهاك الواجبات المهنية.

وينص مشروع القانون أيضا على فرض غرامات على البنوك التي ترفض خلاص شيك في بعض الحالات تصل إلى 40% من قيمة الشيك. وتصنّف قوانين تونس السارية حاليا عملية إصدار الشيك بدون رصيد ضمن الجرائم المالية التي تستوجب السجن في حال عدم السداد وفقًا لبنود الفصل 411 من المجلة التجارية، الذي طالب طيف واسع من التونسيين بإسقاطه، بمن في ذلك المستثمرون، بعد ارتفاع عدد الملاحقين في قضايا إصدار صكوك بنكية بدون أرصدة إلى أكثر من 7 آلاف، إلى جانب مئات الآلاف من الفارين من الأحكام القضائية.

قضايا التعثر المالي

يقول رئيس الجمعية التونسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، عبد الرزاق حواص، إن التنقيحات المعروضة على المصادقة جاءت محبطة لآلاف المتعاملين الاقتصاديين، ولا سيما أصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة الذين يعدون أكبر ضحايا القانون الحالي. وأكد حواص، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الإبقاء على العقوبات السجنية والخطايا المالية سيؤبّد ما وصفه بـ«الماسي» المترتبة على هذا الصنف من القضايا، نتيجة التعثر المالي لأصحاب المؤسسات الذين يواجهون السجن وخسارة مؤسساتهم بسبب غياب وسائل الحماية الاقتصادية اللازمة لهم وعدم توفير السيولة المالية لدعم أصحاب المشاريع. وتابع: «يلجأ أغلب المتعاملين الاقتصاديين إلى استعمال الشيكات كضمان أو وسيلة خلاص مؤجلة الدفع بسبب صعوبة النفاذ إلى التمويلات المالية».

> معاقبة بالسجن لمدة عامين وغرامة 20% من قيمة الشيك

> ضعف الاندماج المالي يهيئ للتعاملات المحفوفة بالمخاطر

وأكد حواص أن جمعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة سبق أن قدمت مقترحات للبرلمان، تتمثل في استعمال صيغ جديدة للشيك، على غرار الشيك الإلكترونية المعتمدة في الدول المتقدمة.

تنص المادة 411 من القانون التجاري التونسي على أن «يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام وبغرامة تساوي 40% من مبلغ الشيك أو من باقي قيمته، على ألا تقل عن 20% من مبلغ الشيك أو باقي قيمته، على كل من أصدر شيكاً ليس له رصيد سابق وقابل للتصرف فيه، أو كان الرصيد أقل من مبلغ الشيك أو استرجع بعد إصدار الشيك كامل الرصيد أو بعضه أو اعترض على خلاصه». لكن رئيس الجمعية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تساهم في حملة إسقاط هذا الفصل من المجلة التجارية، عبد الرزاق حواص، يرى أن إلغاء عقوبة السجن للملاحقين في قضايا الشيكات سينهي معاناة آلاف التونسيين، من أبرزهم صغار ومتوسطو المستثمرين الذين يدفعون ثمنا غالبا بسبب نقص السيولة لديهم واستعمال الشيكات كوسيلة دفع مؤجلة. ووفق وثيقة شرح الأسباب التي قدمتها الحكومة للبرلمان، تهدف التعديلات المقترحة في مشروع هذا القانون إلى تطوير السياسة الجزائية نحو دعم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني، والأخذ بعين الاعتبار الإكراهات المالية والاجتماعية للمتعاملين الاقتصاديين، خاصة المستثمرين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

كما يندرج في إطار مراجعة التشريعات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال وملاءمة السياسة الجزائية مع خصوصياته، وذلك بتعديل أركان جريمة إصدار شيك بدون رصيد ونظام العقوبات المقررة لها.

مشروع مخيب للآمال

يرى مقرر لجنة التشريع العام في البرلمان التونسي، ظافر الصغيري، أن المشروع المحال على البرلمان كان مخيبا للآمال بعد انتظارات دامت أكثر من سنة. وأكد الصغيري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن التنقيحات الجديدة لا تخدم الاقتصاد التونسي ولا المتعاملين الاقتصاديين مقابل خدمة أطراف متنفذة تحاول المحافظة على امتيازاتها والمكاسب التي تحقق من مواصلة تداول الشيكات بالصيغة الحالية. يرى مقرر لجنة التشريع العام أن التنقيح المحال على البرلمان لا يحقق الحد الأدنى من تطلعات التونسيين والمتعاملين الاقتصاديين.

وتؤكد بيانات حكومية رسمية أن الإحصائيات المسجلة لدى مصالح وزارة العدل من بداية العام إلى حدود شهر إبريل 2024، تشير إلى أن العدد الإجمالي للمودعين في السجون من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك بدون رصيد قد بلغ 496.

مطالب بإصلاحات للمنظومة المصرفية

يعتبر رئيس جمعية مكافحة اقتصاد الريع «الأرت» (مستقلة)، لؤي الشابي، أن تنقيح قانون الشيكات لا يمكن أن ينجز بمعزل عن إصلاحات هيكلية تحتاجها المنظومة المصرفية في تونس، ولا سيما النظام الريعي للبنوك الذي يتكسّب من ماسي الشيكات المرفوضة لعدم كفاية الأرصدة لدى صغار المتعاملين الاقتصاديين. وأكد أن ضعف الاندماج المالي يجبر التونسيين على اللجوء إلى الشيك كوسيلة دفع مؤجلة أو اقتراض قصير المدى في سوق موازية لا تحمي الأطراف المتعاقدة. وأفاد الشابي بأن ضعف الاندماج المالي يهيئ الأرضية لكل التعاملات المالية المحفوفة بالمخاطر، ومن بينها إصدار الشيكات بدون رصيد.

وتفرض المصارف التونسية على الشيك بدون رصيد ثلاثة أصناف من العمولات تتراوح ما بين 90 و150 دينارا في المرحلة الأولى، ثم 95 دينارا عن كل ورقة في الملف الذي تتم إحالته للقضاء.

ارتفاع عائدات السياحة بنسبة 7,8%

قُدّرت عائدات تونس السياحية، منذ بداية العام الجاري وحتى شهر مايو/ أيار 2024، بقيمة 2,1 مليار دينار، أي بزيادة بنسبة 7,8 بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2023، وفق المؤشرات المالية والنقدية، التي نشرها البنك المركزي التونسي، على موقعه الرسمي. كما زادت عائدات العمل بنسبة 4 بالمائة، لتتحوّل قيمتها من 2,8 مليار دينار، في مايو/ أيار 2023، إلى حوالي ثلاثة مليارات دينار، حالياً (الدولار = نحو 3,1 دنانير). وارتفع الاحتياطي من العملة الصعبة ليناهز 23 مليار دينار (ما يعادل 106 أيّام توريد) إلى حدود أول من أمس الجمعة، مقابل 21,1 مليار دينار (91 يوم توريد) قبل ذلك بسنة. ولاحظ البنك المركزي، أيضاً، أنّ خدمات الدين الخارجي تضاعفت، خلال سنة، لتتحوّل قيمتها من 3,5 مليارات دينار، موفى مايو/ أيار 2023، إلى 7,1 مليارات دينار، في مايو/ أيار الماضي. وتراجع في المقابل الحجم الإجمالي لإعادة التمويل، بنسبة 9,5 بالمائة، ليصل إلى مستوى 14,2 مليار دينار في حين أن إجمالي المعاملات ما بين البنوك استقر في حدود 1,6 مليار دينار، وذلك إلى حدود أول من أمس.

حرفي يعمل في متجر هدايا تذكارية في سوسة جنوب تونس (أندي سولومانز/ Getty)

> %2,7
>
> أعلن معهد الإحصاء التونسي (حكومي) استقرار التضخم في تونس عند مستوى 2,7% في شهر مايو/ أيار الماضي، مقابل تواصل ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 9,7% باحتساب الانزلاق السنوي.